

# تقرير التأكيد المستقل إلى مساهمي شركة بلدنا ش.م.ع.ق. فيما يتعلق بالالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسية والصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

إلى السادة المساهمين  
شركة بلدنا (ش.م.ع.ق.)  
الدوحة - دولة قطر

الإفصاح عن الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام

لقد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكد ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءات للحصول على تأكيد محدود فيما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير الالتزام الصادر عن مجلس الإدارة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، مأخوذة ككل، لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية، وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة مهام التأكيد المعقول، وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في مهام التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ مهام التأكيد المعقول. لم نقوم بتنفيذ إجراءات لتحديد إجراءات إضافية والتي كان من الممكن تنفيذها إذا كانت هذه المهمة مهمة تأكيد معقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف الجوهرية لتقرير مجلس الإدارة المتعلق بالالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ والاستجابة للمخاطر التي تم تقييمها عند الضرورة وحسب الظروف. مهمة التأكيد المحدود هو إلى حد كبير أقل في نطاقه من مهمة التأكيد المعقول فيما يتعلق بكل من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، والإجراءات المنفذة استجابة للمخاطر التي تم تقييمها.

وفقاً لمتطلبات المادة رقم ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد محدود حول تقييم مدى التزام مجلس إدارة شركة بلدنا ش.م.ع.ق. ("الشركة") بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المشار إليه في تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة (تقرير حوكمة الشركة)، باستثناء الأحكام المدرجة تحت قسم المعلومات الأخرى في هذا التقرير.

## مسؤوليات مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد تقرير حوكمة الشركة والذي يفي على الأقل بمتطلبات المادة ٤ من النظام.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن ضمان التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية والصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وإعداد "تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما فيها النظام"، على النحو المبين في تقرير حوكمة الشركات.

## مسؤوليات القائم بمهام التأكيد

إن مسؤولياتنا هي إبداء استنتاج تأكيد محدود فيما إذا ورد إلى حد علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير الحوكمة الصادر عن مجلس الإدارة، لا يعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، التزام الشركة بقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام، بناءً على إجراءات التأكيد المحدودة الخاصة بنا.

## جودة الرقابة واستقلاليته

خلال قيامنا بعملنا، التزمنا بمتطلبات الاستقلال وفقاً لمعايير السلوك الدولية ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى ذات العلاقة لمجلس المحاسبين "قواعد سلوك المحاسبين المهنيين"، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني وقواعد السلوك المهني ذات العلاقة في دولة قطر. هذا وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية ووفقاً لمعايير مجلس السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (1) وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة فيما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

## القيود الكامنة

يعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يطبقون الإجراءات، وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم فيما إذا كان إجراء الالتزام قد تم تنفيذه بفعالية، وفي بعض الحالات لا يتم الاحتفاظ بأثر التدقيق. ومن الملاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الالتزام سيتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة معها.

تخضع معلومات الأداء غير المالية لقيود كامنة أكثر من المعلومات المالية. نظراً لخصائص تقرير الحوكمة والطرف المستخدم لتحديد هذه المعلومات.

## معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركة (ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام "الوارد في" (تقرير مجلس الإدارة) والذي حصلنا عليه قبل تاريخ هذا التقرير.

وبناءً عليه ، فإننا لا نعبر عن رأي تأكيد معقول فيما لو كان تقرير مجلس الإدارة بالالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، قد تم إعداده ككل، من جميع النواحي المادية، وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استندت الإجراءات التي قمنا بها إلى حكمنا المهني وتضمنت الاستفسارات، ومراقبة الأعمال المنجزة، وفحص المستندات، وتقييم مدى ملاءمة سياسات وتقارير الشركة وتوافقها مع السجلات ذات الصلة.

نظراً لظروف المهمة، فإننا عند تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه نقوم بما يلي:

- إجراء استفسارات من الإدارة للحصول على فهم للأعمال المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام ("المتطلبات")؛ الإجراءات التي اعتمدتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية المعتمدة من قبل الإدارة لتقييم الالتزام بهذه المتطلبات. وشمل ذلك تحليل العمليات والضوابط الرئيسية للإفصاح عن الالتزام بالمتطلبات؛
- الأخذ في الاعتبار الإفصاحات من خلال مقارنة محتويات تقرير حوكمة الشركة مع متطلبات المادة (E) من النظام؛
- مطابقة محتويات تقرير حوكمة الشركة ذات الصلة مع السجلات الأساسية التي يحتفظ بها القسم القانوني وقسم الالتزام؛
- إجراء فحص موضوعي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، لتقييم الالتزام بالمتطلبات، ومراجعة الأدلة التي جمعتها إدارة الشركة وتقييم ما إذا كان قد تم الكشف عن أي مخالفات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كل النواحي المادية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات المعتمدة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. لذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد فيما إذا كانت الإجراءات التي اعتمدتها الإدارة تعمل بفعالية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

## الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود الموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، كما هو وارد في تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة، لا يعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

## فتحي أبو فرح

شريك

### مورستيفنز وشركاه - محاسبون قانونيون

سجل مراقبي الحسابات القطري رقم (٢٩٤)  
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية  
رقم (١٢.١٨٩)

٧ مارس ٢٠٢٢  
الدوحة - دولة قطر

إن استنتاجنا حول تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة بشأن الالتزام بقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نعبر عن أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

فيما يتعلق بمهامنا حول تقرير حوكمة الشركة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع تقرير حوكمة الشركة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بهذه المهمة، أو يبدو أنها محرفة بشكل مادي.

إذا تبين لنا، بناءً على الإجراءات التي قمنا بها، وبناءً على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أن هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإفصاح عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نفصح عنه في هذا الصدد.

إذا تبين لنا عند قراءة التقرير الكامل لحوكمة الشركة وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية بهذا الأمر.